مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن

مركز جيل البحث العلمي

مجلة جيل حقوق الإنسان
Revue Jil des Droits de l'homme

ISSN 2311-3650

لبنان- طرابلس/ فرع أبي سمراء: صندوق بريد رقم 8 - human@jilrc-magazines.com - www.jilrc-magazines.com

عدد خاص بالبيئة والتنمية

العام الرابع - العدد 15 يناير 2017

العدالة ما بين الأجيال: ما الذي يجب أن يستدام؟

عليوي فارس، ماجستير في القانون العام ، تخصص قانون البيئة جامعة سطيف -٢-، الجزائر

ملخص:

إن مبدأ العدالة ما بين الأجيال الذي تم تكريسه في العديد من المواثيق والاتفاقيات البيئية يعدّ أحد أهم مقومات التنمية المستدامة. ولكن نجد أن هذا المبدأ يكتنفه الغموض من حيث محتواه، بحيث يثير العديد من الأسئلة منها: ما هي العناصر البيئية التي يجب استدامتها وحفظها من أجل الأجيال اللاحقة ؟ وهنا نجد انقساما فهناك من يرى أنه يقع علينا إلتزام بحفظ العناصر الأساس للبيئة فقط وهناك قسم آخر يرى ضرورة حفظ جميع العناصر البيئية من أجل الأجيال اللاحقة.

ABSTRACT :

The intergenerational equity is one important legal element of the sustainable development . It appear in many environmental instruments and conventions, but the nature of this principle is very controversial and ambiguous. The big question here is what should be sustained for the future generations ? do we need to protect those aspects of the environment necessary for survival or we need to protect all the aspects of the environment.

مقدمة

إن العلاقة بين البيئة والتنمية محل جدل واسع، خاصة مع بروز الأضرار البيئية الخطيرة التي أدت إلى تحريك الرأي العالمي لضرورة إيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار الحاجات التنموية للدول ومسألة حماية البيئة.فالدول اليوم لم يعد بمقدورها تجاهل الأضرار البيئية والإستمرار في التنمية الحالية نظرا لخطورة الموقف وكذا لضغط مختلف الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال البيئة . فحاولت الدول التخفيف من حدة الإنتقادات التي لحقتها في مجال البيئة بعقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية بدءا بمؤتمر استوكهولم، مؤتمر ريو دي جانيرو١٩٩٢، مؤتمر جوهانسبورغ، مؤتمر ريو+ ٢٠ والتي خلصت إلى العديد من الإتفاقيات البيئية.

وأهم ما جاء فيها ضرورة انتهاج التنمية المستدامة كحل توفيقي يدمج الإعتبارات البيئية في السياسات التنموية. فقد جاء في تقرير برونتلاند عام١٩٨٧ تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقيق لحاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال القادمة.فجلي أن الأجيال الحالية لها إلتزام تجاه الأجيال القادمة بإلزامية المحافظة على البيئة ومختلف الموارد الطبيعية. ولكن نجد أن هذا الإلتزام غير واضح حول مسألة العناصر التي يجب علينا حفظها

واستدامتها. فمسألة الإستدامة بواسطة العدالة ما بين الأجيال هي مسألة شائكة نظرا لوجود تعارض بين مصلحة الأجيال، فالجيل الحالي مطالب بتقديم تضحيات حتى يتسنى للجيل القادم التمتع على الأقل ببيئة مناسبة وغير ملوثة كليا، وهو ما يقتضي إلزامية عقلنة استغلال مختلف الثروات الطبيعية واتخاذ إجراءات فورية للحد من التنمية الجائرة.

إنّ الجيل القادم سيكون مطالبا بمواجهة مختلف أنواع التلوث الحاصل ونقص الموارد الطبيعية بالتكنولوجيا المتطورة فمسألة الاستدامة تطرح تساؤلا رئيسا يتعلق بمحتواها بمعنى ،ما هي العناصر البيئية التي يجب علينا كجيل حالي حمايتها ونقلها للجيل القادم ؟ هل تتمثل فقط في العناصر الأساس للنجاة وهي الهواء والمياه النظيف والصحة الملائمة أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى عناصر أخرى ؟ وعلى أي أساس يتم حفظ عناصر بيئية دون أخرى؟.

سنحاول معالجة هذه المشكلة وفق الخطة الآتية:

أولا: مفهوم مبدأ العدالة ما بين الأجيال.

١-تعريف مبدأ العدالة ما بين الأجيال.

٢-تطبيقات مبدأ العدالة ما بين الأجيال.

ثانيا: محتوى الاستدامة.

١-استدامة قوية.

٢-استدامة ضعيفة.

أولا: مفهوم مبدأ العدالة ما بين الأجيال

إن التنمية المستدامة لها ارتباط وثيق بالعديد من المفاهيم الأخرى، بل إن تحقيقها يتطلب توافر مقوماتها وعلى رأسها ضرورة ح

١-تعريف مبدأ العدالة ما بين الأجيال

في كتاب (فيليب ساند Philippe Sands) بعنوان: (Principles of International Environmental Law) تكلم عن مقومات التنمية المستدامة وعدّ أن هذه الأخيرة تقوم على ضرورة حفظ مختلف الثروات الطبيعية لمصلحة الأجيال المستقبلية.[(1)] ويعود الفضل في إبراز فكرة العدالة ما بين الأجيال للأستاذة براون وايس Brown Weiss في كتابها Fairness to Future Generation » بدفاعها عن الفكرة بقولها:" كل جيل يجب عليه أن يحفظ نوعية الحياة في الكوكب ويمررها للجيل اللاحق في وضعية ليست أسوأ من التي كانت عند الجيل الحالي، وأن يتمتع الجيل اللاحق على الأقل بنوعية حياة في الكوكب مشابهة لتلك التي تمتع بها الجيل السابق".[(2)] وأقامت براون وايس نظريتها على ثلاث عناصر أساسية: -فكرة الأمانة(trust): بحيث أن الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية لكوكبنا بالاشتراك مع كل أبناء جنسنا الجيل الحاضر

(1) :Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, Second edition, Cambridge university press, 2003, p 253.

(2): « each generation should be required to maintain the quality of the planet so that it is passed on in no worse condition than the present generation received it, and should be entitled to a quality of the planet comparable to the one enjoyed by previous generations ».

والمستقبلي. وأن كل جيل في أي زمان يملك الكوكب باعتبارها أمانة . وبواسطتها تقع عليه إلتزامات عديدة والمتمثلة أساسا في الحفاظ على الكوكب.

- أن الأجيال اللاحقة لها حقوق على الجيل الحالي ويجب عليه أن يلتزم بها.

- فكرة العدالة[1]

إن مبدأ العدالة ما بين الأجيال يثير العديد من الأسئلة الشائكة المتعلقة بالاستدامة، لماذا نهتم بالأجيال اللاحقة والتي قد توجد وقد لا توجد ؟، وهنا نجد أن هذا الإلتزام هو أخلاقي بالدرجة الأولى.[2]إن مبدأ العدالة ما بين الأجيال تعرض للإنتقاد من طرف بعضهم من ناحيتين: -ماذا قدمت الأجيال المستقبلية لنا حتى نلتزم نحن بهذا الإلتزام ؟ وانتقد أيضا أن الإستدامة التي جاء بها لا تخدم الدول الفقيرة، بحيث تبقي الدول الفقيرة فقيرة والدول الغنية غنية.[3]

نجد أن شارون بيدار SHARON BEDER في كتابه Environmental Principles and Policies,an interdisciplinary approach ذكر العديد من المجالات البيئية التي لحقها تدهور كبير وهو ما يصعب مهمة الجيل الحالي في حفظ البيئة ونقلها للأجيال اللاحقة على الأقل في وضعية مماثلة للحالة الموجودة عليها الآن. ويذكر الكثافة السكانية المتزايدة وآثارها على البيئة، إشكالية التغير المناخ وثقب طبقة الأوزون والتي لن تسمح للجيل اللاحق بالتمتع بالهواء نفسه وطبقة الأوزون الحالية إضافة إلى الوضع الخطير للعديد من الأصناف الحيوانية والنباتية.[4]

٢-تطبيقات مبدأ العدالة ما بين الأجيال

يجد مبدأ العدالة ما بين الأجيال في العديد من المواثيق والإتفاقيات البيئية، وارتبط ارتباطا وثيقا بتقرير لجنة برونتلاند[5] بعنوان "مستقبلنا المشترك" لعام١٩٨٧. بحيث عرفت التنمية المستدامة بقولها:

هي التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية دون إهمال حاجيات الأجيال المستقبلية".[6]وقد جاء في المبدأ الأول من إعلان استوكهولم١٩٧٢ حول البيئة الإنسانية الإشارة إلى حقوق الأجيال المستقبلية بنصها على أنه يقع على الأفراد مسؤولية حماية البيئة لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية. كما تضمنت ذات المبدأ العديد من الإتفاقيات البيئية ونذكر منها: اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام١٩٧٢، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام١٩٩٢، اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي لعام١٩٩٢ والمبدأ الثالث من إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة

(1) :PeterLawrence, Justice for future generation: environment discourses, international law and climate change, in, Brad jessup, Kim Rubenstein, Environmental discources in public and international law, first published, Cambridge university press,2012, p-p36-37.

(2) :SharonBeder,Environmental Principles and Policies,an interdisciplinary approach, first published, UNSW press,2006, p 81.

(3) :schwabach Aaron,international environmental disputes, ABC-CLIO, Santa Barbara california,2006 p36. ,

(4) :Sharon Beder, op.cit, p80.

(٥): هي لجنة عالمية للبيئة والتنمية اجتمعت بطلب من الأمم المتحدة برئاسة النرويجية برونتلاند وفي الأخير توصلت إلى تقريرها المشهور عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك".

(6) :Thierry RAES et al,Développement Durable Aspects Stratégiques et opérationnels, Editions Francis Lefebvre,2010, p,p 14, 18.

والتنمية...الخ.[(1)] و نجد أن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام١٩٩٦ حول مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها بقولها:"...و يشكل استخدام الأسلحة النووية خطرا جسيما على الأجيال المستقبلية... ." وقد أشار القاضي wermentry في رأيه المعارض في قضية التجارب النووية بين فرنسا ونيوزلندا عام١٩٩٥ بقوله:" إن شكوى نيوزيلندا التي تأثرت حقوقها لا تتصل بحقوق الشعب النيوزيلندي الحالي فحسب، بل تتضمن كذلك حقوق من لم يولد بعد من أبناء هذا الشعب".[((2))]

فرغم التكريس الواسع لمفهوم العدالة ما بين الأجيال إلا أنه تبقى مسألة هل هذه الإتفاقيات تخلق حقوق وإلتزامات واجبة التنفيذ محل نظر[(3)].

ثانيا: محتوى الإستدامة

إن علاقة الإنسان بالطبيعة تثير العديد من الأسئلة، بحيث أن العديد من الكتاب تطرقوا لهذه العلاقة ونادوا إلى ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة بحيث لابد أن تكون متوازنة وهذا من أجل مصلحة الإنسان(الجيل الحالي والمستقبلي) ومختلف الأنظمة البيئية. فالتنمية التي انتهجتها مختلف الدول كان لها تأثير كبير على مختلف الموارد الطبيعية وهنا برز عنصر الاستدامة كأداة للحد من الإفراط في استنزاف مختلف الثروات الطبيعية.[(4)]

فتقرير نادي روما "حدود النمو" عام١٩٧٢ يعد من التقارير الأولى التي أشارت إلى محدودية الموارد الطبيعية، وأن الاستمرار في السياسات الإنمائية الحالية سيؤدي إلى استنزاف مختلف الثروات الطبيعية. ومفهوم التنمية المستدامة ظهر لأول مرة في تقرير الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة عام١٩٨٠ بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسلط تقرير لجنة برونتلاند عام١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" الضوء على التنمية المستدامة مع التركيز على البعد الاجتماعي[(5)].

فهذه التقارير وغيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات حاولت البحث عن كيفية التوفيق بين البيئة والتنمية من أجل مستقبل أفضل للأجيال المستقبلية. ومن هنا فإن الأجيال الحالية ينبغي لها أن تقدم تنازلات وتضحيات من أجل مصلحة أجيال لم تولد بعد.

فالتنمية المستدامة تم تكريسها في العديد من الاتفاقيات البيئية بعد مؤتمر ريو دي جانيرو١٩٩٢ ومنها اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، التغير المناخي، والتصحر، ولكن نجد أن الدول لم تتفق على كيفية تفعيل هذه الاتفاقيات التي بقيت مجرد توصيات عامة والتي لم تلزم أي شخص. فالتنمية المستدامة يبقى مفهومها غامض وحتى وإن جاء تعريفها في بعض التقارير كتقرير لجنة برونتلاند، نظرا لأن رجال القانون لم يتوصلوا لوضع تعريف محدد

([1]) :Philippe Sands, op.cit, p-p 256-257.

([٢]):زيد المال صافية،حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٧ /٠٢/٢٠١٣، ص-ص٣٦-٣٧.

[3] :Philippe Sands, op.cit, p 257.

[4] :The law of sustainable development General principles,A report produced for the European commission,by Michel Decleris,office for official publications of the European communities, Luxemburg,2000, p76.

[5] :Thierry RAES et al , op.cit, p 14.

للمصطلحات التي جاءت في هذا التعريف. فالتساؤل يبقى ما الذي يقصد بالتنمية، البيئة، حماية البيئة، خاصة وأنه لما نرجع إلى الفقه نجد أكثر من ٦٠ تعريفا مختلفا للتنمية المستدامة.[1] ونجد أن مصطلح "حق الأجيال المستقبلية في بيئة نظيفة وصحية" له ثلاث تفسيرات قانونية بواسطة المبادئ الآتية: الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية المتجددة، مبدأ الحيطة، مبدأ الوقاية. ويبقى التجسيد الأكثر قابلية للتطبيق لحقوق الأجيال المستقبلية يتمثل في التراث المشترك للإنسانية. هذه الأخيرة التي يمكن توفير لها حماية قانونية ونقلها من جيل لجيل آخر.[2]

إن الفقه حاول الإجابة عن محتوى العناصر البيئية التي ينبغي لها أن تشملها الاستدامة لحفظها لمصلحة الأجيال القادمة. وقد انقسموا إلى قسمين: الاول يرى ضرورة حفظ جميع العناصر البيئية وقسم آخر يرى ضرورة حفظ العناصر البيئية الأساس للاستمرار الحياة على الكوكب.

١-استدامة قوية (strong sustainability):

ينادي هذا الاتجاه من الفقه(البيئيين) إلى ضرورة عدم استنزاف مختلف الثروات الطبيعية وتلويث البيئة، فحتى إن كانت الأجيال المستقبلية تستطيع مواجهة التدهور البيئي بواسطة التكنولوجيا العالية التي ستكون بحوزتها فإنه ينبغي لها الحفاظ على البيئة. فرفاهية الفرد لا يمكن تحقيقها في ظل بيئة متدهورة. فعلى حسبهم فنحن لا نعرف ما هي الحدود الآمنة للتدهور البيئي وعلى ذلك فإن أي تدهور سيؤثر على الأجيال القادمة.

إن التكنولوجيا العالية لا يمكن أن تعوض البيئة والرأسمال الطبيعي، فالجيل المستقبلي يجب أن يرث بيئة سليمة بغض النظر عن مدى إمكانية مواجهته للمشكلات البيئية. فهم يولون الأهمية القصوى للبيئة على حساب الإنسان لأنه حسبهم فزوال الأولى سيؤدي لا محالة إلى زوال الإنسان.[3]

يقترح أنصار هذا الرأي إلى ضرورة إخضاع كافة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة إلى نظام خاص بها، ويجب أن لا تخضع للسوق. كما أنهم يقترحون ضرورة إخضاع الطاقة للضرائب وتحديد حصص الاستهلاك ورفع أسعار الموارد الطبيعية. ولكن كيف يمكن فرض هذه القيود؟[4]

٢-استدامة ضعيفةweak sustainability:

إن العديد من الاقتصاديين يرون أن الإنسان يمكنه استغلال مختلف الثروات الطبيعية حتى وإن ترتب على ذلك تدهور بيئي، مادام الإنسان بإمكانه تعويض وجبر هذه الأضرار البيئية بالتكنولوجيا العالية. فتلوث نهر على سبيل المثال يمكن تنقيته من هدا التلوث عن طريق التكنولوجيا، فالرأسمال التقني يمكن أن يعوض الرأسمال الطبيعي.

---

(1) Gilles Fievet,Réflexion sur le concept de développement durable: prétention économique,principes Stratégiques et protection des droits fondamentaux, Revue belge de droit international, Bruylant, Bruxelles, vol XXXIV, 2001 – 1, p-p 135-136.(les juristes ne soient jamais parvenues ou n'aient pu en donner une grille de lecture acceptable pour tous les vocabulaire est approximatif, les termes de croissance, de développement, de développement durable et de protection de l'environnement).

(2): Gilles Fievet, op.cit, p-p154-155.

(3) :Sharon Beder, op.cit, p88.

(٤): زيد المال صافية، المرجع السابق، ص٣٠.

فأنصار هذه النظرية يضعون ثقتهم المطلقة في التكنولوجيا المتقدمة التي يمكنها مواجهة كل ما دمره الإنسان في البيئة بإعادة الإعتبار إليه.

إن الاقتصادي بيرس pearce يرى أن مع توفر التكنولوجيا هناك بعض العناصر البيئية الضرورية للحياة بحيث يجب أن لا يمسّ بها وهي ما سماها بيرس الحد الأدنى للرأسمال الطبيعي. وقدم العديد من الأسباب لتبرير حماية وعدم استنزاف بعض العناصر البيئية ومنها:- عدم إمكانية استبدال وتعويض بعض العناصر البيئية ونذكر طبقة الأوزون والمناخ العالمي. فعدم اتخاذ إجراءات ضرورية للحد من تفاقم هذه المشكلة من شأنه حرمان الجيل القادم نفس طبقة الأوزون نفسها والمناخ نفسه.

-عدم اليقين بشأن إمكانية مواجهتنا لبعض المشكلات البيئية وما الذي يمكن أن يترتب عليها.

-أن خسارة بعض الأنظمة البيئية قد تؤدي إلى تدهور العديد من الأنظمة البيئية الأخرى.((1))

إن هذه النظرية انتقدت كثيرا خاصة من طرف نظرية تصور الإنسان كباقي الكائنات الحيةEcocentric approach بحيث تطرح السؤال ما هو مصير الكائنات الحية الأخرى إذا جزأنا موضوع حماية البيئة واقترنا فقط على ربط البيئة بالإنسان. فهم يرون بضرورة بحماية البيئة ليس من أجل مصلحة الإنسان وإنما من أجل الهيئة ذاتها. فأنصار هذه النظرية يعتبرون أن مبدأ العدالة ما بين الأجيال يقوم على تصور مركزية الإنسان في الكون وهو ما لا يمكن بواسطةه حماية كافة الأوساط البيئية. فواجبنا في حماية البيئة لا ينبثق من واجبنا اتجاه الأجيال المستقبلية إنما من واجبنا اتجاه الطبيعة بحد ذاتها. فالحوت الأزرق باعتباره من الكائنات الفريدة والمهددة فهو يستحق الحماية بغض النظر عن فائدته للإنسان من عدمها.((2))

الخاتمة

إن كيفية استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ونقلها للأجيال المستقبلية في وضعية على الأقل كالتي وجدنها عليها تبقى صعبة خاصة، وأن العديد من العناصر البيئية لحقها تدهور كبير، مع العلم أن هذه العناصر لا يمكن تعويضها بعناصر أخرى. وتبقى أيضا فكرة العدالة ما بين الأجيال ومحتواها غامض ،نظرا لأن رجال القانون لم يتفقوا على معنى ومفهوم واضح لها،و ترك المجال هنا للفقه الذي حاول إبراز معنى الاستدامة التي تضمنها مبدأ العدالة ما بين الأجيال. كما أن الدول إلى اليوم لا تحقق توافق حول كيفية حماية العناصر الأساس لاستمرار الحياة في الكوكب ناهيك عن العناصر البيئية الأخرى التي لا تعدها في مقدمة اهتماماتها.

إن حماية حقوق الأجيال المستقبلية هي مسألة شائكة نظرا لما تحمله من تنازع في المصالح بين الجيل الحالي والمستقبلي، وعلى ذلك فإن الجيل الحالي يقع عليه أن يقدم تضحيات وتنازلات. فالدول ينبغي لها أن تتبنى سياسات واستراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأجيال القادمة بواسطة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

---

(1) :Sharon Beder, op.cit, p 88.

(2) Tladi Dire,sustainable development in international law,An analysis of key enviro-economic instruments, pretoria university law press,2007, p 45.

قائمة المراجع

الكتب:

-Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, Second edition, Cambridge university press, 2003.

--schwabach Aaron, international environmental disputes, ABC-CLIO, Santa Barbara california, 2006.

- SharonBeder, Environmental Principles and Policies,an interdisciplinary approach, first published, UNSW press, 2006.

-Thierry RAES et al, Développement Durable Aspects Stratégiques et opérationnels, Editions Francis Lefebvre, 2010.

- Tladi Dire, sustainable development in international law, An analysis of key enviro-economic instruments, pretoria university law press, 2007.

المقالات:

- Gilles Fievet, Réflexion sur le concept de développement durable: prétention économique, principes Stratégiques et protection des droits fondamentaux, Revue belge de droit international, Bruylant, Bruxelles, vol XXXIV, 2001 – 1.

-PeterLawrence, Justice for future generation: environment discourses, international law and climate change, in, Brad jessup, Kim Rubenstein, Environmental discources in public and international law, first published, Cambridge university press, 2012.

التقارير:

-The law of sustainable development General principles, A report produced for the European commission,by Michel Decleris,office for official publications of the European communities, Luxemburg, 2000.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

-زيد المال صا فية،حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٧ /٠٢/٢٠١٣.